التَّفسير بالوظيفة النَّحويَّة في ضوء اللِّسانيات التَّداوليَّة

Interpretation through/in the Grammatical Function in the light of Pragmatic Linguistics

م.د. قاسم كاظم حسن
المديرية العامَّة لتربية بابل
Qassim.Kahim@gmail.com

الملخص

يُعدّ علمُ النحو من أهم علوم اللّغة العربيّة وأجلّها لما يؤديه من وظائف معينة داخل النّصّ اللّغويّ، فهو يكشف عن صحة التّراكيب اللّغويّة، وبه يُستعان على تجنب الوقوع في أخطاء الألفاظ المنطوقة والمكتوبة، فضلاً عمّا يؤديه من وظائف في معرفة خصائص الألفاظ النّحويّة داخل التّركيب كالابتداء والفاعليّة والمفعوليّة، أو أحكام نحوية كالتّقديم والتّأخير والمبالغة وغيرها.

يتّفق العلماء على أنّ الإعراب من أهم القرائن النَّحويَّة في بيان المعاني التي ترد في التَّراكيب اللُّغويَّة الفصيحة. ولكن الأمر لا يقتصر عليه، بل أنّ هناك وظائف نحوية شاركت الإعراب في دوره وأظهرت تفسيرًا وتوضيحًا وبيانًا، فخصّصت ما كان عامًا وفسّرت ما كان محذوفًا وبيّنت ما كان مبهمًا لبعض هذه التَّراكيب اللُّغويّة. وهذا البحث الموسوم (التَّفسير بالوظيفة النَّحوية في ضوء اللّسانيات التَّداوليَّة) يسلط الضّوء على بعض تلك الوظائف النَّحويّة التي تؤدي التّفسير والبيان والتّوضيح لما ورد من كلام الفصحاء، وبضوءٍ كاشفٍ من المنهج التَّداوليّ.

Abstract

Grammar is one of the most important and most important sciences of the Arabic language because of the specific functions it performs within the linguistic text. such as initiation, effectiveness, and objectivity, or grammatical judgments such as presenting, delaying, exaggerating, and others.

Scholars agree that parsing is one of the most important grammatical clues in clarifying the meanings that are contained in eloquent linguistic structures. But the matter is not limited to him, but there are grammatical functions that participated in parsing in its role and showed explanation, clarification and clarification, allocating what was general and explaining what was omitted and clarifying what was vague for some of these linguistic structures. This research, which is labeled (Interpretation through/in the Grammatical Function in the light of Pragmatic Linguistics) sheds light on some of those grammatical functions that lead to interpretation, statement, and clarification of what came from the words of the eloquent.

الكلمات المفتاحية: التّفسير، الوظيفة النّحويّة، اللسانيات التّداوليّة

Key Words: Interpretation, grammatical function, pragmatic linguistics

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على النبي الخاتِم المبعوث رحمة للعامين محمد المصطفى وآله سادات الورى، أمّا بعد :

فممّا لا شَكَّ فيه أنّ العربيّة لغة بيانٍ وإفصاح، وإنّ من السُبل المُوصِلَة إلى ذلك البيان والإفصاح هو الإعراب، حتّى عُدّ مَعْلَماً من معالم العربيّة وخاصية من خصائصها، فالإعراب هو الإفصاح عمّا في النَّفْس، وإظهار المعاني المقصودة بوضوح، ولقد قيل قديماً: (الإعراب فرع المعنى، والمعنى سببٌ للإعراب)، وقد عُني قدماء النّحويين ومحدثّوهم بالإعراب وعدّوه مِنْ أهمِّ قرَائنِ النَّحو العربيّ، وظاهرة الإعراب ووظيفته من أَجَلّ القضايا التي شَغَلتْ بال القدماءِ والمحدَثينَ من عربٍ ومستشرقينَ، وكانتْ مجالاً خصباً لإثراء الدّرسِ النّحويّ، وقد ازدادَ وضْعُ هذه القضية عُمقاً كُلّما تقدّم الزّمانُ وتوغّلَ النحَّويون وعلماءُ اللّغة في تعليل الظّواهر اللُّغويَّة، والوظيفةُ الدّلاليةُ للإعراب مسألةٌ قديمةٌ وجوهريةٌ في الدّرس النّحويّ العربيّ .

من المعلوم أنَّ الحركات الإعرابيَّة تعدُّ دلالة على وظائف نحويّة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها من الوظائف النَّحويَّة، وهذا الشيء تنماز به عربيتنا الفصيحة، وقد أفاد علماء العربية القدامى من النَّحويين من هذه الوظائف النَّحويَّة في تبيان معانٍ أُخر في تراكيب متقدِّمة على هذه الوظائف النَّحويَّة، فاتكأ عليها النَّحويون في تفسير ما كان مبهماً وتوضيح ما كان

غامضاً وتخصيص ما كان عاماً في ضوء عملية التَّخاطب من أجل خلق معنى فيه فائدة تامة لإيصاله إلى السَّامع. ومدّ جسور التَّواصل بين المتخاطبين لتكون ظاهرة الإعراب في مقدمة هذه القرائن، تتبعه البقية دون الخوض في المسائل الخلافيّة التي تعرَّض لها العلماء فيما يخص هذه القرائن. ثم الانتقال بعد ذلك إلى استعمال الوظيفة النَّحوية في تفسير جزء مهم في التَّراكيب اللُّغويَّة .

والفكرة التي قام عليها البحث تسليط الضوء على بعض الوظائف النحوية التي تؤدي بصورة ثانوية تفسيراً دلالياً لما أُبهِم وبياناً لما حُذِف في بعض الأبواب النحوية، مستبعداً باب التَّمييز من الدراسة؛ كونه يؤدي في الوقت نفسه وظيفة تفسيريّة في المجال النَّحويّ والدَّلاليّ معاً، بخلاف بقية الأبواب النَّحويَّة الأخرى فإنّها تقتصر على الجانب الدّلاليّ في التَّفسير، وقد التقط البحث مجموعة شذرات مبثوثة في بعض الأبواب النَّحويَّة أشار إليها العلماء، فحاول أنْ يستكنه انظار النَّحويين في التَّفسير بالوظيفة النّحويّة وما قدموه من تحليلات للتراكيب النّحويَّة المُنْجَزة في سياقات مختلفة لتكون مساعداً لهم في بيان المعاني التي سبق وأنْ أوضحتها الحركات الإعرابيّة، وقد انتفع البحث بقَدَر ممَّا تقدمه اللّسانيات التَّداولية من مقترحات لدراسة النّصوص اللُّغويّة والحصول على الدّلالة الكاملة والكامنة في أيِّ نصٍّ عند المُتكلِّم والمتلقي مستعينة بسياق الحال الذي يحيط بعملية التخاطب.

أولاً: الضّمير:

تتجلَّى في الضّمير عناصر لسانية تُسهم في إنجاز العمليَّة التّواصليّة بين المُتكلِّم والسامع؛ فإنَّ البُعد التَّداولي سيمنحها مشروعيتها داخل الخطاب؛ لِمَا يوجد بين المتخاطبين من خبرات ومعلومات مشتركة تُحيل على الأبعاد السّياقيّة بمفهومها العام، وهذا ما يفسّره قول التّداوليين من أنَّ الضمائر لها الأثر الأساس في التّفريق الدّقيق بين شخصيات الخطاب داخل العملية التّخاطبيّة بعد تحديد المرجع والمفسَّر الذي يعود إليه الضّمير، كالمُتكلِّم والمُخاطَب والغائب( ).

علاقة الضّمير بالمفسِّر علاقة لزوميّة، إذ يلزم كلّ ضمير أنْ يكون له مفسِّر يدلّ على المُراد منه، ويعين المقصود به، ووجود الضّمير دون المفسِّر ضرب من التّعميّة والإبهام، لذلك كان من الضرورة ألّا يُضمر إلّا بعد أنْ يعلم المفسِّر، قال سيبويه (١٨٠ه): ((إنّما تَضمِر اسماً بعد ما تعلمُ أنّ مَنْ يُحدَّث قد عرف مَنْ تَعنى وما تعنى، وأنك تريد شيئاً يعلمه))( )، وكان من الأصول التي قرّرها النَّحويون في تلك العلاقة التي تربط ضمير الغائب بالمفسِّر أنّه لا بُدّ من مفسِّر للضمير الغائب يتقدّمه، ليكون خلفاً عمّا فاته من مقارنة المشاهدة التي تفسِّر ضمير الحاضر من متكلّم ومخاطب، وحتى يحصل تمام البيان والوضوح. والذي دعاهم إلى تقديم المفسِّر هو مراعاة الإبهام في الضّمير، فالضّمير مبهم في ذاته نكرة، فإذا ذُكر ولم يتقدّمه ما يُفسِّره بقي مبهماً لا يُعرف المراد به حتى يأتي مفسِّره، يقول الرّضيّ(٦٨٦ه): ((وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسِّر عليه لأنّه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإنْ ذكرته ولم يتقدمه مفسِّره بقي مبهماً منكراً لا يُعرف المُراد به حتى يأتي مفسِّره بعده، وتنكيره خلاف وضعه))( ). وهذا الذيأ نصَّ عليه علماء النّحو يُقارب عند التَّداوليين ما يُعرف بتفكيك السَّنَن (Codelangagier) وهو مفهوم وضعه (مانغينو) يُسهم في شرعية التلفظات الذاتية التي تفسر خطاب المتكلِّم وتقوم بتحديد المرجع الإشاري المناسب( )، وهنا تبرز وظيفةُ المُخَاطَب٧في التَّواصل ؤيُعدُّ مُشَارِكاً للمُتَكَلِّم في إنتاج الكلام وتوصيله، فروعيت أحوالُ المُخَاطَب من حيثُ العلمُ والجهلُ، والشَّكُ واليقينُ، ولذلك صار أساساً في تركيب الكلام وبناء أجزائه( )، فالنَّظرة إلى المُخَاطَب تكمن٧في كونه شريكاً في الخطاب؛ لأنَّ العمليَّة اللُّغويَّة قامت في أساسها على مدى استيعاب المُخَاطَب لما يتلَّقاه من مُحَدِّثِه الذي يحرص على إيصال رسائله الإبلاغيَّة في ظروف تكفل لها النَّجاح بعيداً عن اللَّبس أو الغموض أو التَّوهم؛ لأنَّ ((المفهوم التخاطبي يقوم على افتراض مفاده أنَّ إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض ومحكومة بما يعرف بأصول التعاون الذي يقتضي أنَّ كلاً من المُتَكَلِّم وسامعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح))( ).

وقد روعي في أحوال الضّمير مع مفسّره تأخيراً وتقديماً رتبة المفسِّر، فشرط المفسِّر أنْ يكون متقدماً لفظاً ورتبةً، نحو قوله تعالى: **(أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ)**[سورة التوبة:٢٦]، فالضمير في (سكينته) عائد على (الله) وهو متقدم لفظاً ورتبةً، أما اللفظ فظاهرٌ، وأما الرتبة فلأن رتبة الفاعل قبل المفعول.

وإذا كان لا بُدَّ لكل قاعدة من استثناء، فإنّ الاستثناء في هذه القاعدة أدى إلى أنْ يعود الضّمير على متأخر لفظاً دون الرتبة، نحو قوله تعالى: **(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)**[سورة طه:٦٧]، فـ(موسى) مفسّر ضمير الغائب (الهاء) في (نفسه)، فهو متأخر في اللّفظ، ومتقدّم في الرُّتبة؛ لأنّه فاعل. وأجاز النّحويون تأخُّر المفسِّر في مثل هذا الموضع وغيره من المواضع بالاعتماد على الرُّتبة، لأنّه وإنْ تأخّر لفظاً فهو متقدّم معنى لتقدّم رتبته، يقول الرَّضيّ: ((والتقدم المعنوي ألّا يكون المفسِّر مصرّحاً بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسِّر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب: كمعنى الفاعلية، المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كضَرَبَ غلامَه زيدٌ، ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر، نحو: في دارهِ زيدٌ، ومعنى المفعول الأول، المقتضي تقدّمه على الثاني، نحو: أعطيتُ درهمُه زيداً، وكذا نحو: ضربتُ في دارهِ زيداً))( ).

وزاد الأمر ابتعاداً عن القاعدة التي قرّرها النّحويون في وجوب تقدّم مفسِّر الضّمير، بأنْ يعود الضّمير الغائب على مفسّره المتأخّر لفظاً ورتبةً –وهو موضوع البحث- وهو ممّا لا يجيزه النَّحويون ويأبون عَود الضّمير على متأخّر لفظاً ورتبةً، وقد علّلوا ما ورد من شواهد فصيحة وفي مسائل مستثناة خارجة عن القياس بأنْ قالوا فيها إنّ المفسّر وإنْ لم يتقدّم لفظاً ورتبةً إلّا أنّه متقدّم حكماً بالنَّظر إلى الأصل في ضمير الغائب وهو أنّه لا بُدَّ له من مفسِّر يتقدمه، يقول الرَّضيّ: ((والتقدم الحكمي: أنْ يكون المفسِّر مؤخراً لفظاً، وليس هناك ما يقتضي تقدّمه على محل الضمير، إلا ذلك الضمير، فنقول: إنّه وإنْ لم يتقدم لفظاً ولا معنى إلّا أنّه في حكم المتقدّم، نظراً إلى وضع ضمير الغائب، وإنّما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسِّر عليه لأنّه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإنْ ذكرتَه ولم يتقدّمه مفسِّره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسِّره بعده))( ).

وتختلف جهة الإحالة في الضّمائر بحسب الاستعمال ((فهي تشير في البداية إلى التمفصل اللساني، الذي تنبثق عنه قبل إحالته على فرد "متكلم"))( ).

والضّمائر أبرز تجلٍّ للاستراتيجية التَّضامنيَّة التي يلجا إليها المُتكلِّم من أجل تجسيد درجة العلاقة بينه وبين المخاطب وذلك لتوزيعها وتنويعها ومرجعياتها ممَّا أثر في تقليص المسافة بين طرفي الخطاب فتكون العلاقة بينهما في نهاية الخطاب أحسن ممَّا فيها في بدايته وتبقى هذه العلاقة مرهونة بقصد المُتكلِّم وهدفه من الخطاب فالضَّمائر على أحوالها وضعت للإحالة على معين أثناء الخطاب( ).

ولا يكون التقدّم الحكمي للمفسِّر مجوزاً لعود الضّمير على متأخّر لفظاً ورتبةً في كلِّ حال، إذ منع النّحويون كثيراً من التَّراكيب لعود الضّمير فيها على متأخّر لفظاً ورتبةً ولم يلتفتوا إلى التقدّم الحكميّ، وإنّما كان اعتلالهم في مسائل معيّنة، قال ابن السرّاج (٣١٦ه): ((واعلم أنّهم لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلّا على شريطة التفسير، وإنّما خصّوا به أبواباً بعينها، وحقّ المضمر أنْ يكون بعد المذكور))( ). ومن هذه المسائل التي يعود فيها ضمير الغائب على متأخر لفظاً ورتبةً:

B ضمير الشَّأن:

هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريَّة والمراد به التَّعظيم والتَّفخيم، أو هو الضَّمير المبيَّن بجملة العائد على متأخر لفظاً ورتبةً( )، وذكر علماء النَّحو أنّ فائدته الدّلالة على قصد المُتكلّم استعظام السّامع حديثه قبل البدء فيه، لأنّ ذكر الشيء مبهماً ثم يُفسَّر أوقعُ في النفس من ذكره مفسَّراً من أول الأمر، فقدروا ذلك الحدث المعهود في الذّهن ثم أضمروه لهذا الغرض( )، ذكر الخطيب القزويني(٧٣٩ه) أنّ السِّرَّ في تقديم ضمير الشّأن على مفسِّره هو أنْ يتمكن المسموع من ذهن السامع، قال: ((وقولهم: (هو زيدٌ عالمٌ، وهي عمرٌو شجاعٌ) مكان: الشّأنُ زيدٌ عالمٌ، والقصةُ عمرٌو شجاعٌ؛ ليتمكن في ذهن السّامع ما يعقبه، فإنّ السّامع متى لم يفهم من الضّمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام: كيف تكون؟ فيتمكَّن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن، وهو السِّرُّ في التزام تقديم الشأن أو القصة))( ).

وذكر برجستر آسر أنّ وجود هذا الضَّمير في العربيَّة هو خصيصة فريدة من خصائصها، قال: ((ومن خصائص العربية أنّ مبتدأ الجملة الاسميَّة المركبة ربّما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبريَّة، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سمّاه النَّحويون ضمير الشَّأن ... وفائدة هذا التَّركيب أنّه يمكّن النَّاطق من إدخال إنّ وأنّ على الجمل الفعليَّة، نحو (لا يفلح الظالمون) فهذا ممَّا يشهد بمزية العربيَّة شهادة مبينة، فغيرها من اللُّغات السَّامية قد يقدّم (إنّ) على الجمل الفعليَّة وإنْ كان موضعها الأصلي أول الجمل الاسميَّة فقط، والعربيَّة أعدمت الشَّواذ وأقست قاعدة إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجمل الاسمية فقط، وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعليّة اسمية بغير تغيير تركيبها، لكي يمكن إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجمل الفعلية بواسطة لا مباشرة))( ).

ومفسِّر ضمير الشَّأن هو الجملة (الاسميّة أو الفعليَّة) التي تليه والواقعة خبراً له، فالنَّحويون يُقدّرون من معناها اسماً يكون مفسِّراً لذلك الضّمير حتَّى يصحّ الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضّمير، يقول الرّضيّ: ((وهذا الضمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر، تقول مثلاً: هو الأميرُ مقبلٌ، كأنّه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأميرُ مقبلٌ، أيّ: الشأن هذا، فلمّا كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال، غير ظاهر قبل، اكتفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنّه معين للمسئول عنه، ومبين له))( )، ولا يحتاج هذا الضمير إلى رابط؛ لأنّ المفسِّر عين المفسَّر، فالرابط بينهما هو اتحادهما في المعنى، ولا رابط أقوى من ذلك( )، وهذا مذهب الجمهور في مفسِّر ضمير الشّأن. وقد استدل النَّحويون على ذلك بقوله تعالى: **(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)**[سورة الإخلاص:١]، وقوله تعالى: **(إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)**[سورة المؤمنون:١١٧]، فالضَّمير في هذه المواضع وأمثالها ليس له عائدٌ سابقٌ عليه، وهذه الجملة التي بعده تصلح أنْ تكون مفسِّره له، وإنّما ذُكر هذا الضّمير قبل مفسِّره تعظيماً له، ثمّ فُسِّر بعد ذكره، فكانت الجملة بعده مفسِّرة به وخبراً عنه

من جهتين، فهي من جهة الدّلالة تفسيرٌ، ومن جهة الإعراب خبرٌ؛ ولهذا عدَّ التَّداوليون هذا الضّمير بأنّه لا يمكن تحديد وظيفته خارج الفعل الكلاميّ؛ لأن السَّياق الدّاخلي هو الذي يحدد مدلوله ويتضح تفسيره للمفسَّر( ).

ذكر الرَّضيّ ((أنّ الجملة بعد الضمير لم يؤتَ بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سميت تفسيراً، لما بينته، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لابُدّ أنْ يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يُقال، مثلاً: هو الذباب يطير))( ).

وضمير الشَّأن واجب الذِّكر فلا يجوز حذفه، لأنّه سيق للدلالة على الفخامة والتَّعظيم والتَّوكيد ومزيد من الاهتمام، والحذف ينافي هذا، فضلاً عن عدم وجود الدّليل عليه إذا حُذف؛ لأنّ الخبر مستقلّ عن المبتدأ وليس فيه ضمير يربطه بالمبتدأ، ولا يُحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدّالّة عليه.

ب- الضّمير المُفسَّر بخبره:

من جملة المسائل التي ذكرها النَّحويون في عَود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً هو الضَّمير المبتدأ المفسَّر بالخبر. ويختلف عن ضمير الشَّأن في مسألة المرجع، فضمير الشأن مفسِّره جملة ومفسِّر هذا الضَّمير مفرد. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: **(إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ)**[سورة المؤمنون:٣٧]، والذي عدَّ هذا الضمير مفسَّراً بما بعده غير منويّ التأخير هو ابن مالك (٦٧٢ه) وتبعه ابن هشام (٧٦١ه) والسيوطي (٩١١ه)( )، مدلّاً على رأيه بقول الزّمخشري (٥٣٩ه) في تفسير الآية الكريمة المستدل بها إذ قال: ((هذا ضمير لا يُعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه. وأصله: إنّ الحياةَ إلا حياتنا الدّنيا، ثم وضع (هي) موضع الحياة، لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبينها))( ). ولم يُجمعْ العلماء على أنّ هذا الضَّمير من جملة الضَّمائر التي تُفسَّر بما بعدها، ما يوضح عدم تعليلهم له عن سبب تقدمّه على مفسِّره.

ت- الضمير المُبدل منه مفسِّره:

يُعرف البدل على أنّه التَّابع المقصود بالحكم بلا واسطة( )، ومن مسائله أنْ يُبدل الظَّاهر من الضَّمير وليس للضمير من مفسِّر غيره نحو: (مررتُ به زيدٍ)، وإنّما ذُكر المتبوع قبله توطئة له ليكون كالتفسير بعد الإبهام، فالمفسِّر في هذه الحالة متأخر لفظاً ورتبة، أمّا لفظاً فظاهر وأمّا رتبة فلأنه بدل والبدل تابع، والتابع رتبته التأخير عن متبوعه. وقد أشار سيبويه في أكثر من موضع في كتابه إلى إبدال الظاهر من الضمير، قال: ((وزعم الخليل أنه يقول: مررتُ به المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل مررتُ به أخيك))( ). وقال في موضع آخر:((وأمّا يونس فزعم أنّه ليس يرفعُ شيئاً من الترحّم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إنْ قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكين، يحمله على الفعل))( ). ومن هذا القبيل أيضاً ما حكى الكسائي (١٨٩ه) من قولهم: ((اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم))( )، فقد جاء الضَّمير في قولهم (عليه) مبهماً عائداً على ما بعده من قولهم (الرؤوف الرحيم) وهو مفسَّر به. فمعنى التَّرحّم الذي فرضه سياق الحال بإبدال الظَّاهر من المضمر أدّى وظيفة تفسيرية في مثل هذه التَّراكيب .

وعلى البدلية في أحد الوجوه تتخرّج اللُّغة التي اصطلح النَّحويون على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث)، وذلك في الفعل المسند إلى الضَّمير يتبعه اسم ظاهر يطابق الضَّمير في التّثنية أو الجمع أو التَّأنيث. ففي تخريج هذه اللُّغة ثلاثة أوجه أحدها يحمل المسألة على أنْ تكون من مسائل الإضمار على شريطة التَّفسير، أي مما أُخِّر فيه المفسِّر لفظاً ورتبةً، بأنْ يُعرب الضمير المتصل بالفعل فاعلاً والاسم الظاهر بعده بدلاً منه، قال السيرافي: ((وفي: (أكلوني البراغيثُ) ثلاثة أوجه ... والوجه الثالث: أنْ تكون الواو في (أكلوني) ضميراً على شرط التفسير، و(البراغيث) بدل منه، كقولك: (ضربوني وضربتُ قومُك)، فتضمر قبل الذكر على شرط التفسير))( ).

ث- الضَّمير المتصل بـ(رُبَّ) المفسَّر بنكرة.

(رُبّ) اسم عند الكوفيين، وهي حرف جرٍّ عند البصريين، وهو الأشهر( )، وهذا الحرف لا يكون إلا في أول الكلام، ولا يجرّ إلا النَّكرات، وهو في حكم الزائد فلا يتعلّق بشيء، وقد ورد ضمير الغائب مجروراً ب،(رُبَّ) ومفسِّره متأخر لفظاً ورتبة، نحو قولهم: (رُبَّه رجلاً)، ويُقصد بهذا الضمير من جهة المعنى إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه بالكناية عن الاسم قبل جري ذكره ليبحث المُخاطب عن المراد منه ثم يُفسَّر فيكون ذلك أوقع في النفس .

وضمير الغيبة يلزم عند البصريين الإفراد والتَّذكير مهما اختلفت أحوال مفسِّره، فيقال: ربَّه رجلاً، وربَّه امرأة، وربَّه رجلين، وعلَّل الرَّضيّ وجوب الإفراد والتَّذكير في هذا الضَّمير، بأنّ الضَّمير المفرد المذكّر ما لم يتقدّمه ما يعود عليه أشدّ إبهاماً من غيره؛ لأنّه لا يستفاد منه إلا معنى (شيء)، و(شيء) بالغ من الإبهام ما يجعله صالحاً للمثنى والجمع والمذكّر

والمؤنّث، وإنّ تثنيته أو جمعه أو تأنيثه يزيل جزءاً من إبهامه لتخصصه بإفادة معنى التثنية أو الجمع أو التأنيث، وفي ذلك منافاة لتمام الغرض من هذا الضمير، إذ الغرض منه الإبهام لتعظيمه وتفخيمه، فكلّما كان أوغل في الإبهام كان أولى في إفادة الغرض( ). ويمكن الاستفادة من هذا الإبهام الذي حفل بها المنهج التّداولي بأنّ كل عبارة تتوفر على قيمة إنجازيّة تتمثل في القصد الذي ينوي المُتكلِّم أنْ يعطيه لخطابه من خلال عملية الإنجاز بحسب معطيات المقام ودلالة القصد وكيفية الإنجاز. وبهذا قد تنتقى الوظيفة التّداوليّة بالنّظر إلى عناصر الخطاب. ويشكّل التّفسير عاملاً مُساعداً في تحقيق هذه الوظيفة عن غيرها فضلاً عن القوة الإنجازيّة للخطاب، فيقوم التّفسير بوظيفتين، الأولى الوظيفة النّحويّة الأساسيّة، والثّانية وظيفة البيان والتّوضيح، وهذه وظيفة تداولية في استكمال المعاني المطلوبة من الخطاب وبيان نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة( ) .

التّنـــــــازع:

التّنازع بأبسط تعريف أنْ يتقدّم عاملان فأكثر على معمول فأكثر، وكلّ واحد يطلبه من جهة المعنى، نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، وضربتُ وضربني موسى، والطّلب إمّا على جهة التّوافق في الفاعليّة لهما أو المفعوليّة، أو مع التخالف فيهما بأنْ يكون الأوّل على جهة الفاعليّة والثّاني على جهة المفعوليّة أو بالعكس( )، والذي أدّى بالعلماء إلى دعوى التّنازع في هذه الحالة رفضهم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، ومع وجود العاملين حكموا بأنّهما يتنازعان على المعمول بعدهما كلّ يطلبه معمولاً له، واتفقوا على جواز أي منهما، ولكنّهم اختلفوا في أولاهما في العمل، فذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الأوّل أولى لسبقه في التّركيب، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثّاني أولى لقربه –وهو موضوع البحث-، يقول الرّضي: ((البصريون يقولون المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الاول. وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الاول مع تجويز إعمال الثاني. وإنما اختار البصريون الثاني لأنّه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد))( )، ثم يختم الرّضيّ كلامه بأنّ الاستقراء يدعم إعمال الثاني؛ لأنّه ألأكثر في كلامهم( ).

وقد احتجَّ البصريون على رأيهم بأنّ الاختيار إعمال الفعل الثّاني بالنّقل والقياس، أمّا النّقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: **(آتُونِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)**[سورة الكهف:٩٦]؛ فأعمل الفعل الثّاني وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأوّل لقال: أفرغه عليه، فإعمال الثّاني أكثر في كلام العرب بدليل ما قاله سيبويه: ((ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنّما كلامهم: ضربتُ وضربني قومُك))( )، فهذا النصّ يقتضي أنّ العرب لا تعمل إلا الثّاني؛ لأنّه ذكره بلفظ (إنّما) التي للحصر.

وأمّا القياسُ فهو أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأوّل وليس في إعماله دون الأوّل نقض معنى، فكان إعماله أولى، ومعلوم ما للقرب من أثرٍ في كلام العرب فقد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: (جُحْرُ ضبٍ خربٍ) فأجروا (خربٍ) على (ضب) وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأنّ الضّب لا يوصف بالخراب، يُزاد على ذلك أنّ إعمال الأوّل يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً، والفصل بين العامل ومعموله بجملة لا نظيرَ له إلا في الاعتراض، وليس للاعتراض محلٌ في هذه التّراكيب.

وينقل ابن يعيش(٦٤٣ه) نصًا لسيبويه عن التّنازع تظهر فيه القيمة التّداوليّة للتنازع حين فسّره بالإضمار، فقال: ((أما في قولك ضربني وضربتُ زيداً، فسيبويه يقول بإعمال الثاني في الاسم الظاهر، وإضمار الفاعل في الأول، أي يعمل الثاني الاسم الظاهر لفظاً ومعنى، ويعمل الأول فيه معنى. وهو يقول بذلك لامتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ))( )، والاضمار في الدّراسات التّداوليّة يكون من عمل المُتكلِّم المنتج للبنية النّحويّة؛ لأنَّ الإضمار يستلزم ما يدل عليه بوجود المفسِّر؛ ولهذا عدّه التّداوليون بمعنى استبدال الظّاهر بالضّمير؛ إذ هو الإتيان بعد الاسم الظاهر، أو ما يقوم مقامه من المركبات النّحويّة بعلامة لسانية تفسّره وتدل عليه وتطابقه في الجنس والعدد، وتؤدّي ما يؤدّيه من وظائف نحويّة( )

وإنّما جوّز البصريون الإضمار قبل الذّكر بالاعتماد على ما يُفسِّره، والعرب قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب به؛ ولأنّ ((إنشاء الكلام من لدن المُتَكَلِّم وفهمه من لدن المُخَاطَب عمليتين لا انفصال لأحدهما عن الأُخرى))( )، وعلى هذا فإنَّ أداءَ كلِّ عنصرٍ مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالآخر، فالمُتَكَلِّم يأتي بالكلام للإفادة ولغرض يريد أنْ يُوصِلُه إلى المُخَاطَب لذا فإنَّه يُرَتِّب كلامَه بتركيب يتوخّى فيه إيصال الفائدة ومنع الالتباس لذا يعتمد المُتَكَلِّم على معرفة المُخَاطَب في فهمه لقصد الكلام، مراعياً في ذلك السّياق اللُّغويّ المُصاحب للأداء الكلامي ليساعده في إتمام عملية التّخاطب على أكمل وجه .

ثانياً: فاعل المدح والذمّ.

ذكر النَّحويون أنّ القياس في أسلوبي المدح والذمّ لا بُدَّ من توفر ثلاثة عناصر تؤدي بمجموعها معنى المدح أو الذمّ، وهذه العناصر (فعل المدح أو الذمّ وفاعلهما والمخصوص بهما).

والفاعل في هذا التَّركيب النّحوي وظيفته بيان المعنى الذي استحق أنْ يمدح به الممدوح أو يُذمّ به المذموم. وله حالتان: **الأولى** –وهي الأكثر-: أنْ يكون الفاعل اسماً ظاهراً معرّفاً بـ(ال) أو مضافاً لاسم معرّف بها، والمشهور عند النحاة أنّ الألف واللام الداخلتين على فاعل (نِعمَ أو بِئسَ) تفيد استغراق الجنس( )، والمعرّف بها يكون لجنساً لا يختصّ بشخص معين، ولذلك فالتَّعريف هنا تعريف لفظي شكلي، والمعرّف بها يشبه النكرة معنى، قال الفرّاء (٢٠٨ه): ((وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقّتة، فِي سبيل النكرة، ألا ترى أنّك ترفع فتقول: نِعْمَ الرجلُ عمرو))( )، فقد أشار إلى أنّ التَّعريف بعدها ليس حقيقياً وأنّه يشبه النكرة، وهذا هو حال المعرّف بـ(أل) الجنسيَّة التي لا تفيد تعريفاً معنوياً للاسم. وقد أنكر الرّضي أنْ تكون (أل) لاستغراق الجنس، وهي عنده زائدة، قال: ((واعلم أنّ اللام في نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ليست للاستغراق الجنسي ... وليست اللام في نعم الرجل للإشارة إلى ما في الذهن))( )، وذكر أنّما جيء بـ(ال) لإظهار النّكرة بمظهر المعرفة شكلاً لا معنى، والأصل تنكير فاعل (نِعْم وبِئْس) لأنّه خبر المبتدأ من حيث المعنى الذي هو المخصوص، ولكنّهم التزموا أنْ يكون الفاعل معرّفاً باللام تعريفاً لفظياً، والسبب في ذلك أنهم غلّبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وقع( )، وهو أبلغ من جهة حصول التّخصيص بعد الإبهام؛ لأنّ ذكر المرفوع العام المبهم أولاً ثم ذكر المخصوص بعده ثانياً تتحقق فيه المبالغة في المدح والذمّ، فوظيفة المخصوص هو تفسير وتوضيح لذلك الجنس الذي خُصّ بالمدح أو الذمّ، يقول ابن الخشاب (٥٦٧ه): ((وذلك أنّك لمّا قصدت مدح زيدٍ في قولك: نعم الرجل زيد وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله، وأبهمت ذكره وطويته فيه، ثم اختصصته من بعد ذلك بالذكر وعينته، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه في أول وهلة على المألوف في باب الإخبار))( ). وهذا المعنى قريبٌ ممّا أصّله التَّداوليون في مسألة حصول الفائدة لدى المُخَاطَب من الخطاب ووصول الرّسالة الإبلاغيَّة إليه على الوجه الذي يغلب على الظَّن أنْ يكون هو مراد المُتَكَلِّم وقصده( )، معنى ذلك أنّ الفائدة وإنْ كانت أصلاً تقوم على قصد المُتَكَلِّم إلاّ أنَّ الوجهة المقصودة من الفائدة هو المُخَاطَب، وأنَّ الأثر المُنْجَز من الفائدة (الفهم أو الاقناع أو التَّأثير العاطفيّ) سوف يظهر على المُخَاطَب، فالفائدة إذن جزءٌ من حيثيات مقتضى أحوال المُخَاطَب؛ لأنَّها تُكمل عملية التَّواصل اللُّغويّ بين طرفي الخطاب( )؛ فصار ((المُخَاطَب هنا صاحب الدور المُكمِّل لعملية التَّخاطب، بل إنّ دوره ربّما لا يقتصر على عمليات التأويل بل يتجاوز ذلك إلى صيغ الخطاب بصيغة خاصة قد تؤدي إلى تشكله من جديد وفقاً لأحوال المُخَاطَب الذاتية))( ).

والثانية: أنْ يكون الفاعل فيها ضميراً مستتراً مفسّراً بنكرة منصوبة على التَّمييز، نحو قوله تعالى: **(بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)**[سورة الكهف:٥٠]، والمشهور عند أغلب النَّحويين في مثل هذا التَّركيب أنّ الفاعل مضمر يفسّره الاسم النكرة بعده، إذ ليس كلُّ إضمارٍ يفضي إلى معنى وبه يَتَضِّح التَّواصل؛ لأنَّ الإضمار فعلٌ قصديّ يستلزم اتفاقاً ضمنياً بين المتخاطبين، فإذا كان السِّياق والمقام مَجْهُوْلَيْن وجب التَّصريح( )، وقد روعي البعد المعنوي في هذا الضمير، فجيء به للإبهام تعظيماً وتفخيماً، ومن تمام إبهامه أنْ يكون مفرداً مذكراً. وقد علل النَّحويين هذه الظاهرة من إضمار الفاعل وتفسيره بنكرة من باب التَّوسع في اللُّغة، وفيها خفة في النَّطق، قال ابن يعيش: ((فيه فائدتان: إحداهما التوسّع في اللغة، والأُخرى التخفيف، فإنّ لفظ النكرة أخفّ ممّا فيه الألف واللام))( ). فضلاً عن كون المدح والذمّ يناسبهما المبالغة والابهام، وإظهار الضمير يناقض ذلك؛ لأنّ فيه توضيحاً للإبهام، قال المبرِّد (٢٨٦ه): ((ولو كانا مِمَّا يضمر فِيهِ لخرجا إلى منهاج سائِر الأَفعال ولم يكن فيهما من المعاني وما شرحناه في صدر الباب))( )، فالقول باستتار الضَّمير مع تفسيره بالتَّمييز أبلغ من إظهاره مع تفسيره؛ لأنّ فيه توضيح بعد شدة إبهام فالمُتكلّم يذكر أولاً شيئاً مبهماً، حتى تتشوق نفس السَّامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسره فيكون أوقع في نفسه، ويكون ذلك المفسَّر قد ذُكر مرتين، بالأجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون آكد. وفرّق ابن الخشّاب بين الضمير في (نِعم وبِئس) وبين المضمر في غيرهما من الأفعال الأخرى؛ لأنّه هنا واجب التَّفسير، وأنّه في الأخرى غير واجب التَّفسير؛ لأنّه يكون عائداً على متقدِّم في الكلام، قال: ((والمضمرات فيها خارجة عن قياس بابها لأنّها غير راجعة إلى مذكور في اللفظ؛ فلهذا لزم التفسير بالاسم النكرة))( )، فيما ذكر الرَّضيّ أنّ الفاعل المستتر في هذا الباب من شدة إبهامه كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود( ).

ثالثاً: فعل الشّرط المحذوف بعد (إنْ وإذ) الشّرطيتين:

يتفق العلماء على أنّ الأصل في تركيب الجملة الشرطية أنْ تتقدَّم الأداة على جملتين أولاهما جملة الشرط، وهي فعليّة دائماً، والأخرى جملة الجواب وغالباً ما تكون فعليَّة، ويختلفون في تأويل ما جاء خلاف هذا الأصل، من ذلك مجيء الاسم مرفوعاً بعد أداة الشَّرط مباشرة يتبعه فعل، فالبصريون يُعربون هذا الاسم فاعلاً لفعلٍ محذوف يُفسِّره الفعل المذكور بعده –

وهذا الرأي محل البحث-، ويرى الكوفيون أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشَّرط يُعرب فاعلاً بالفعل نفسه المذكور بعده، وليس في الكلام فعلٌ محذوف يفسّره الفعل المذكور( ).

ويرجع سبب هذا الاختلاف بين العلماء إلى أمرين: الأوَّل: جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشّرط، فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنّه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أنّ البصريين قالوا: الفعل المقدّر اتصاله بالأداة فعلٌ محذوفٌ يُفسِّره الفعل المذكور، وأمّا الكوفيون فقالوا: لا حذف في التَّركيب والفعل المقدّر اتصاله بالأداة هو الفعل نفسه المذكور بعد الاسم.

والأمر الثّاني: جواز أنْ يتقدم الفاعل على فعله. فالكوفيون يجيزون ذلك، ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أنّ الفاعل لا يجوز أنْ يتقدَّم على رافعه، ولهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم( ).

وذهب أبو الحسن الأخفش (٢١٥ه) إلى أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشَّرط مبتدأ، وأنّ الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير( ).

ولعلّ الأخفش بنى رأيه على إشارة سيبويه إلى أنّ الرَّفع بعد (أمّا وإذا) أجود، مشترطاً أنْ يعمل الفعل في ضمير الاسم المرفوع، قال: ((وإنما حَسُنَ أنْ يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعملاً في المُضمَرِ وشَغلتَه به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء))( ). وقد أيّده من المحدثين د. فاضل السامرائي إذ ذكر ((أنّ تقدير الجمهور بعيدٌ عن المعنى، مُفسدٌ لصحةِ الكلام، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر، مع العلم بأنّ المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً؟ فلو كان المفسِّر يعطينا معنىً زائداً على المفسَّر، وإيضاحاً لم يكن فيه، لكان مقبولاً، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف))( ). ولعل د. السَّامرائي بنى رأيه على وجه والحد، فمتى كان التَّفسير يعطي معنى زائداً؟ ومتى ابتعدت الصَّنعة النَّحويَّة عن المعنى؟ فلو نظرنا إلى جانب المعنى –على رأي البصريين- لازداد الأمر وضوحاً، فذكر الفاعل وإضمار فعله في هذه التَّراكيب للاهتمام بالمسند إليه، ليكون أول ما يقرع السَّمع فيقع المسند بعد ذلك من نفس السَّامع موقع التمكن ويجذب انتباهه ويصرف نظره إلى كونها نكرة تنتظم كافة أفراد الجنس البشريّ لإبهامها وشيوعها؛ ولأنّ الشَّرط بمنزلة النَّفي في إفادة العموم مما يُكوِّنُ فكرةً جليةً في ذهنِ القارئ أو السَّامع على أنَّ هذا التَّعليقَ قائمٌ على نفي شيءٍ عن أيٍّ كان، ثم ذُكرَ تفسير ما حُذِف من التَّركيب الشَّرْطِي، وفي ذلك معنى دقيقٌ لطيفٌ لا يمكن تحصيلُه بأيِّ تصورٍ كان من تركيب، فذكر الفاعل هنا، يدلُّ بشكلٍ جليٍّ على أنَّ هذه اللفظةَ –بدلالتِها- هي معقدُ الكلام، ومعتنى النظم والفكرة، وهذا ينسجم تماماً مع ما سمَّاه بعضُ المُحْدَثِين بالبؤرة الجديدة التي تكون مُسْنَدةً إلى المُكوِّن الحامل للمعلومة الجديدة التّي يجهلها المُخَاطَب( ). فمن الوظائف التَّداولية التي يؤديها التَّفسير وظيفة البؤرة التي يقصد بها ((الوظيفة التداولية التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة))( )، إذ ((تُعدُّ شدة العناية بالأهم من قبيل القوالب التّخاطبية اللّواصليَّة التي تعتمد على التَّصرف في الرُّتب لا على التَّصرف في المحلات والمواضع النَّاتجة عن صور التَّعليق والإعمال))( )، يزاد على ذلك أنّه لا تعارض بين صنعة النَّحو وهذا التَّوجيه سوى الإضمار قبل الذّكر، وهذا ما تكفّل به التَّفسير بالفعل المذكور بعد الفاعل، وبذلك يسلم الأصل النَّحويّ من اختصاص أدوات الشّرط بدخولها على الأفعال، وهو أقل تكلّفاً من الرَّأي الكوفيّ من تقديم الفاعل على فعله، من رأي الأخفش من جواز دخول أدوات الشَّرط على الأسماء.

رابعاً: الاشتغال:

الاشتغال بأبسط تعريفاته أنْ يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو ما يشبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، ولو تسلَّط هذا الفعل على الاسم لنصبه( ). فالأصل أنّ الاشتغال يقوم على فكرة حذف الفعل الذي قام بالعمل في الاسم المتقدّم ويسميه النَّحويون بالعامل. وقد اختلفوا في عامل النصب في الاسم المشغول عنه، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّه منصوب بإضمار فعل يفسّره المذكور( )-وهو موضوع البحث-، قال سيبويه: ((وإنْ شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ... فإن قلت: زيدٌ مررتُ به فهو من النصب أَبْعَدُ ... وإنْ شئت قلتَ: زيداً مررتُ به، تريد أنْ تُفَسِّرَ به مضمَراً، كأنّك قلت إذا مثّلتَ ذلك: جعلتُ زيداً على طريقي مررتُ به... وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك، وإنْ شئتَ نصبتَ، لأنّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به. والدليلُ على ذلك أنّ الرجل يقول أهَنْتَ زيداً بإهانتك أخاه وأكرمتَه بإكرامك أخاه))( ). ورُدّ هذا المذهب من المحدثين بغلبة صنعة الاعراب عليه، فهو تقدير مفسد للمعنى يصح في بعض المواضع ولا يصح في الأخرى( ). وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفعل المشغول بالضمير الواقع عليه، فالكسائيّ يرى أنّ نصب الاسم المتقدّم بالفعل المتأخّر وألغى الضمير، بينما يرى الفرّاء أنّهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنّهما في المعنى

لشيء واحد( ). ورُدّ هذا المذهب حملاً على الضعف لسببين، أحدهما أنّ بعض الأفعال تتعدى بالحروف ولا تتعدى بنفسها، فما الناصب؟ والآخر أنّ الاسم إذا كان منصوباً على البدل من الضمير، فلا يجوز تقدم البدل على المبدل منه( ).

وبعيداً عن هذه الآراء يمكن معالجة المسألة في المشغول عنه على وفق ما أقرته الدِّراسات التَّداوليَّة من إرادة المتكلّم، وفي ضوء المعنى الذي يهدف إليه والمقام الذي يحكمه، فإن أراد المتكلِم توكيد هذا الاسم وأنّه مُساقٌ تتمةً للحديث وبياناً له لا متحدّثاً عنه فحكمه النصب معتمداً في ذلك على وظيفة الفعل الظاهر التَّفسيريَّة للفعل المقدّر، جاء في الإيضاح: ((فإن قدر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب أي عرفتُ زيداً عرفتُه) فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظ))( ) .

فأهمية المُخَاطَب في الخطاب لها أثر كبير؛ لكونه مُشاركاً للمُتَكَلِّم في إنتاج الكلام وتوصيله، فعلى هذا الأساس روعيت أحوالُه من حيثُ الشَّك واليقين، فهو لم يكن متلقياً فحسب وإنَّما له أثرٌ في عملية التخاطب، فالمُتَكَلِّم يؤدي وظيفته الإفهاميَّة على أكمل وجه مراعياً في ذلك سياق الخطاب الذي يحدده المقام.

وهذا يعني أنّ الوظيفة التَّفسيريَّة التي أدّاها الفعل المذكور تؤكد أهمية الاسم المنصوب وتزيل الشكَّ والالتباس في المعلومة لدى المُخاطَب ضمن سياقٍ لغويّ محدد. فتقدير البصريين ينسجم مع الصَّنعة النَّحويَّة وليس مفسداً للمعنى كما ذهب إليه السَّامرائيّ، وهو أقل تكلّفاً من الرّأي الكوفيّ.

الخاتمة:

وفي الختام فقد جيء بالتَّفسير بالوظيفة النَّحوية لأغراض توضيحيَّة بيانية، وإنْ كان وجهاً من الوجوه النَّحويَّة المحتملة التي تكون في بعض الأحيان غير ملائمة للقواعد العامّة، لكن البحث كشف أنَّ اللُّجوء لهذه الوظيفة النَّحويَّة يفسِّر غامضاً ويكشف معنىً غيرَ متحصل في ذهن المُخاطَب، وبهذا يمكن للتفسير أنْ يعطينا بدائل في توجيه بعض القضايا النَّحويَّة التي غلب طابع الصَّنعة النَّحويَّة عليها، كلُّ ذلك مرهون بسياقات الكلام وظروفه في تحقيق الفائدة المُتَحَصِّلة هي في إقرار المعلومة الثَّانية في ذهن المُخَاطَب بعد أنْ ركّب معها المعلومةَ الأولى (المَعْرِفة)، وبهذا التَّركيب اتضحت المعرفة عند المُخَاطَب فحصل التَّواصل بإقرار المعنى ورفع الإبهام؛ تحقيقاً لما هو أكثر من المعرفة وهو تأكيدها وتقريرها عند المُخَاطَب وصولاً إلى إقناعه .

المصادر والمصادر

- **القرآن الكريم.**
- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة،** عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،** الدكتور محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- **استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغويَّة تداوليَّة،** الدكتور عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٤م.
- **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،** الدكتور إدريس مقبول، جدارا للكتاب العالمي- عمَّان، وعالم الكتاب الحديث- إربد، الأردن، ط ١، ٢٠٠٧م.
- **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية،** محمد الشّاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- **الأصول في النّحو،** مُحمّد بن سهل أبو بكر بن السَّرّاج النّحويّ البغداديّ (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- **أمالي ابن الشجريّ،** هبة الله بن علي بن حمزة الحَسَنيّ العلويّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود مُحمّد الطناحيّ، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، تحقيق: مُحمّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، (د . ت).
- **الإيضاح في شرح المفصّل**، عثمان بن عمر ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٨٢م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**، مُحمّد بن عبد الرحمن جلال الدين المعروف بالخطيب القزوينيّ (ت٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: د. مُحمّد عبد المنعم خفاجي، دار التوفيق النموذجيّة، القاهرة، مصر، ط ٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- **التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي**، الدكتور مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، مُحمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم ودار كنوز أشبيليا، دمشق (د. ت).
- **التطور النّحويّ للغة العربيّة**، برجستر آسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، مُحمّد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: د. مُحمّد بن عبد الله المُفدّى، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **التواصل اللساني في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٦٨هـ)**، علي جواد الذبحاوي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **الدلالة والنحو**، الدكتور صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، عبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيليّ (٧٦٩هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- **شرح التسهيل**، مُحمّد بن عبد الله الطائيّ الأندلسيّ المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. مُحمّد بدوي المختون، هجر، ط ١، ١٩٩٠م.
- **شرح الرضي على الكافية**، محمد بن الحسن المعروف بالرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
- **شرح كتاب سيبويه**، الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- **شرح المفصل للزمخشري**، أبو البقاء ابن يعيش (٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

📖 **فعل القول من الذاتية في اللغة:** ك –أوريكيوني، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب،**١٩٨٠م.**

📖 **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، الدكتور طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠م.

📖 **كتاب سيبويه**، عمرو بن عثمان أبو بشر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

📖 **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

📖 **لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب:** حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة وانشر، الجزائر،ط٢،٢٠١٢.

📖 **لسانيات النص وتحليل الخطاب:** الدكتور جميل حداوي، دار الريف للطباعة والنشر، تطوان، المغرب،ط١، ٢٠١٩.

📖 **مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه**، الدكتور كريم حسين ناصح، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، المجلد الثلاثون، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.

📖 **المرتجل**، عبد الله بن أحمد أبو مُحمّد المعروف بابن الخشّاب (٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربيّة بدمشق)، دمشق، ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.

📖 **معاني القرآن**، يحيى بن زياد أبو زكريا الفرَّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتَّاح إسماعيل شلبي ، دار السرور، (د . ت).

📖 **معاني النّحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٣م.

📖 **المعنى وظلال المعنى – أنظمة الدلالة في العربية**، الدكتور محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م

📖 **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

📖 **المقاربة التداولية**، فرانسوانز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ط١، ١٩٨٧م.

📖 **المقتضب**، محمد بن يزيد أبو العباس المبرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

📖 **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، الدكتور محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

📖 **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر

📖 **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، الدكتور أحمد المتوكل، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط ١، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م .

📖 **الوظائف الخطابية للضمائر العربية: الدكتور محمد خضر عريف، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية**

الهوامش

(i) يُنظر: الوظائف الخطابية للضمائر العربية:٢٦.
(i) كتاب سيبويه: ٦/٢.
(i) شرح الرضي على الكافية: ٤٠٦/٢، ويُنظر: تعليق الفرائد: ١٠٦/٢.
(i) يُنظر: فعل القول من الذاتية في اللغة:٥٢.
(v) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: ٢٣(بحث).
(v) مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب: ٤٥.
(v) شرح الرضي على الكافية: ٤٠٤/٢.
(v) شرح الرضي على الكافية: ٤٠٥/٢-٤٠٦.
(i) المقاربة التداولية ٤١.
(x) يُنظر: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: ٢٧٣.
(x) الأصول في النحو: ١١٤/١.
(x) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٣/١، والتذييل والتكميل: ٢٧١/٢.
(x) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٢، والتذييل والتكميل: ٢٧١/٢.
(x) الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٢/٢.
(x) التطور النحوي: ١٣٩-١٤٠.
(x) شرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٢-٤٦٥.
(x) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٧١/٢.
(x) يُنظر: لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب:١٩.
(x) شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٢.
(x) يُنظر: شرح التسهيل: ١٦٣/١، ومغني اللبيب: ٦٣٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٢/١.
(x) الكشاف: ١٨٧/٣.
(x) يُنظر: أوضح المسالك: ٣٩٩/٣.
(x) كتاب سيبويه: ٧٥/٢.
(x) كتاب سيبويه: ٧٧/٢.
(x) شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٣/١، ومغني اللبيب: ٦٣٩/٢.
(x) شرح كتاب سيبويه: ١٥٤/١.
(x) يُنظر: الإنصاف: ٦٨٦/٢.
(x) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٧/٤-٢٤٨.
(x) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٥٠.
(x) يُنظر: أوضح المسالك: ١٨٦/٢.
(x) كتاب سيبويه: ٧٦/١.
(x) شرح الرضي على الكافية:٢٤٩/٤
(x) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢٥٠/٤.
(x) شرح ابن يعيش:١٣٤/٢.
(x) يُنظر: لسانيات النص وتحليل الخطاب:١٧٦/١.
(x) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ٥٠.
(x) يُنظر: كتاب سيبويه: ١٧٧/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٥٧/١.
(x) معاني القرآن للفراء: ٥٧/١.
(x) شرح الرضي على الكافية: ٢٤٠/٤.
(x) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/٤-٢٤٤.
(x) المرتجل: ١٤٠.
(x) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب:١٨٥

([x]) التواصل اللساني في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٧ (أطروحة).
([x]) المعنى وظلال المعنى: ١٥٥.
([x]) يُنظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ٣١٥.
([x]) شرح المفصّل: ٣٩٥/٤.
([x]) المقتضب: ١٤٩/٢.
([x]) المرتجل: ١٣٩.
([x]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٩/٤.
([l]) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٤/٢، وائتلاف النصرة: ١٢٩.
([l]) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٨٧/٢.
([l]) يُنظر: الخصائص: ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشجري: ٨٢/٢، والإنصاف: ٥٠٤/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٢٢/٣.
([l]) كتاب سيبويه: ٨١/١.
([l]) معاني النحو: ١٠٢/٤.
([l]) يُنظر: الدلالة والنحو: ١٨٥.
([l]) الوظائف التداولية: ١٧.
([l]) يُنظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية :٤٩٢/١.
([l]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٧/١.
([l]) يُنظر: الإنصاف: ٦٩/١.
([l]) كتاب سيبويه: ٨١/١-٨٣.
([l]) يُنظر: معاني النحو: ١٠٩/٢.
([l]) يُنظر: الإنصاف: ٦٩/١.
([l]) يُنظر: الإنصاف: ٦٩/١، ومعاني النحو: ١١٠/٢.
([l]) الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٣/٢ .